

توصيات المؤتمر الثامن للجمعية

مؤتمر "التنمية الاجتماعية بين المزايا والاستدامة"

٤- ٥ محرم ١٤٣٧هـ - الموافق ١٨- ١٩ أكتوبر ٢٠١٥م

نظمت الجمعية الاقتصادية العمانية مؤتمرها الثامن الذي عقد في مسقط سلطنة عمان، يومي الأحد والاثنين ٤- ٥ محرم ١٤٣٧هـ - الموافق ١٨- ١٩ أكتوبر ٢٠١٥م تحت عنوان " التنمية الاجتماعية بين المزايا و الاستدامة " حيث عقد المؤتمر جلساته بقاعة المؤتمرات بمركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم بمشاركة ممثلين من عدة مؤسسات دولية وإقليمية ومحلية - مثلت في مجملها رؤاهم الشخصية - ورؤساء وأعضاء من "الجمعية الاقتصادية الخليجية"، و"جمعية الاقتصاديين البحرينية"، و"جمعية الاقتصاد السعودية" و"الجمعية الاقتصادية الكويتية"، و جامعة السلطان قابوس وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية واللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) والمنظمة العربية للشفافية و النزاهة ومبادرة الجسور و الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمعهد الجامعي للبحث العلمي بجامعة محمد الخامس، الرباط، مملكة المغرب ومركز البحوث والدراسات الاجتماعية – تونس ومركز مؤاب للأبحاث الاجتماعية والثقافية بالأردن والعديد من المنظمات والجامعات الاقليمية والشخصيات البرلمانية والدبلوماسية والاقتصادية ، وكذلك الأكاديميين الذين قدموا أوراق عمل حول محاور المؤتمر المختلفة.

يرى المؤتمر ان التنمية الاجتماعية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تحمل مؤسسات الدولة مسؤولياتها الكاملة ووضع رؤية شاملة و سياسات واهداف واضحة مرتبطة بمنظومة متكاملة وانبثق عن المؤتمر التوصيات التالية:-

١. التأكيد على ضرورة صياغة و اعتماد رؤية عامة للدولة لتمثل المرجعية الاساسية للخطط الحكومية و لأدوات تنفيذها، وتتوافق معها رسالة وأهداف وآليات تنفيذ الوحدات الحكومية لاستراتيجياتها.

٢. ضرورة اعادة النظر في الهيكلية الادارية للحكومة ونظم عملها واعادة صياغتها لتشتمل على قواعد وإجراءات تمكن من تفعيل الإدارة العامة و أجهزتها و الحد من تعقيدات وبطء الاجراءات الحكومية و التنسيق بين مختلف الوحدات الحكومية بما يسهم في تحسين تنافسية السلطنة والتمكين من تحقيق أهداف التنمية.

٣. التأكيد على أهمية تفعيل الدليل الوطني للتنمية " عمان التي نريد" الذي اقترحتة الجمعية الاقتصادية العمانية ، والذي يمثل رؤية إستراتيجية جديدة للسلطنة لبناء نموذج اقتصادي جديد يتسم بالتنوع والشمولية والديناميكية و يعزز الإنتاجية في قطاعات ذات قيمة مضافة لمواجهة التحديات المستجدة بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الخمسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية و المؤسسية ، حيث تؤكد تطورات الاحداث الاقتصادية زيادة المخاطر الاقتصادية والامنية بسبب عدم استغلال عنصر الوقت و تطوير منهجية التخطيط .

٤. ضرورة اعادة النظر في منظومة التخطيط الاقتصادي والانتقال من الاسلوب التقليدي الحالي الى اسلوب علمي يعتمد على ادارة الاداء ويكون قادراً على تحقيق اهداف محددة قابلة للقياس و يفعل آليات التنسيق بين الوحدات الحكومية المختلفة و يعالج اشكاليات التداخل فيما بينها وكذلك إيجاد نظام للتقييم والمتابعة يشتمل على مؤشرات لقياس الإنجازات و ما يجب تحقيقه من خلال الاهداف السنوية.

٥. رفع مستوى ثقة القطاع الخاص في الأداء الحكومي الذي تسبب في انحدار مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني في مؤشر التنافسية العالمي ، وذلك من خلال تبني سياسات إقتصادية واضحة و ازالة تشوهات سوق العمل دون الإخلال بمعايير العمل الدولية مع ضرورة الحفاظ على حقوق جميع الأطراف و الحاجة لتطوير نظام التعمين الحالي ليتمكن من تنويع مصادر الدخل، و تعزيز الإستثمارات في قطاعات منتجة تولد فرص للعمل اللائق.

٦. ضرورة دعم وضع نظام وطني للنزاهة يتضمن تقييماً للإدارات و المؤسسات العامة و يسلط الضوء على مواطن الضعف التي تتهدده و يعزز التعاون بين كافة القطاعات و المؤسسات العامة و يدفع نحو إستحداث المؤسسات المفصلية الواجب تواجدها لضمان سيادة القانون و التنمية المستدامة.

٧. ضرورة قيام جهاز الرقابة المالية و الادارية للدولة في إطار أهدافها المعلنة بمتابعة ملف الحوكمة في كافة قطاعات الدولة و على النحو الآتي :-

- أ- وضع نظام للحوكمة و المساءلة لا سيما في الشركات التي تمتلك الحكومة حصصاً فيها ، مع ضرورة الافصاح عن الاجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك و تحديد آليات المتابعة و التنفيذ.
- ب- تنفيذ التزامات الانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد **UNCAC** – و نشر تقرير المراجعة الدوري الذي يرفع للأمم المتحدة، مع خطة استكمال تطبيق الاتفاقية.
- ج- رسم استراتيجية وطنية للحوكمة و المساءلة لتشمل جميع الوحدات الحكومية في الدولة، مع وضع خطة تنفيذية وفق جدول زمني.

و ضرورة قيامها بمتابعة الجهات المعنية الاخرى ب :-

- أ- تفعيل دور المجتمع المدني و السماح له القيام بدوره في المشاركة و تعزيز الحوكمة و المساءلة في الحكومة و في ثقافة المجتمع.
- ب- مراجعة التشريعات المعنية بالحوكمة في القطاع الخاص، و استكمالها، و متابعة تنفيذها و وضع معايير تضمن احترام حقوق الإنسان.

٨. التأكيد على أن التوصيات أعلاه هي المفتاح لمعالجة تداعيات انخفاض اسعار النفط و عجز الموازنة و علاج مشكلة الباحثين عن عمل و تقليص حجم العمالة الوافدة و تحقيق الامن الاقتصادي للسلطنة و بالتالي تحقيق الاهداف الاجتماعية.

٩. الاسراع في استكمال البيانات الاحصائية اللازمة لإدراج السلطنة في مؤشر التطور

الاجتماعي الدولي "Social Progress Index-SPI"

١٠. بذل المزيد من الجهود من أجل اقتراح أفكار لتطوير مفهوم التنمية البشرية المستدامة من منظور تجربة منطقتنا، بما في ذلك إقترح و تطوير أدلة جديدة للتنمية البشرية للدول العربية مع الاستفادة من البيانات المتوفرة لقياس الدليل والعمل على تحسين نوعية البيانات والمؤشرات الوطنية.

١١. ضرورة التنسيق مع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات NSCI في مجال تقييم سياسات

الحماية الاجتماعية باعتماد منهجية Panel Survey

١٢. ضرورة تأطير تنظيم مبادرات المسؤولية الاجتماعية لتوجيه الموارد المتاحة وبمجالس إدارة مستقلة ممثلة بالمنشآت وممثلين حكوميين وتمثيل مجتمعي.

١٣. ضرورة قيام وزارة التربية والتعليم بتعميم التعليم ذي النوعية الجيدة على الجميع، ووضع نظام تعليمي خاص لتنمية الطلبة الموهوبين في مختلف المجالات بما يلبي احتياجاتهم الأكاديمية والعقلية و تطوير المناهج التربوية بما يساهم في تطوير الموارد البشرية و يستجيب إلى إحتياجات سوق العمل.

صدر في مسقط:

الاثنين :- ٥ محرم ١٤٣٧ هـ الموافق ١٩ أكتوبر ٢٠١٥ م